أبو خالد الواسطي
بين الزيدية والمحدثين

د. عبدالله محمد مشبب
كلية الآداب –جامعة صنعاء

مقدمة..

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار... وبعد:

فإن كتاب (المجموع الحديثي والفقهي) المعروف بـ (مسند الإمام زيد) من أهم وأصح الكتب عند الزيدية، فقد قدمه بعضهم على الصحيحين، واعتبره أصح كتاب بعد كتاب الله – عز وجل –.

وبناءً على ذلك، فقد اعتنى الزيدية – قديماً وحديثاً – بهذا الكتاب، دراسة وتدريساً وشرحاً، حتى بلغت شروحه أربعة شروح، لا تزال جميعها مخطوطة سوى واحد منها هو: (الروض النظير شرح مجموع الفقه الكبير للقاضي / حسين بن أحمد السياغي المتوفى سنة 1221هـ).[1]

لكننا نجد في مقابل تلك المكانة المهمة لهذا الكتاب عند الزيدية حكم عام بضعفه عند غيرهم، ولا سيما عند أهل الحديث.

(1) لمعرفة تفاصيل أقوال علماء الزيدية عن أهمية كتاب (مجموع الإمام زيد) والإطلاع على أهم شروحه تراجع الكتب الآتية:
زيد بن علي (ت 122هـ)، المجموع الحديثي والفقهي، تحقيق/عبد الله بن حمود العزي (مقدمة المحقق) ص 15، 19–22 (ط 1، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء)، ابن الوزير، صارم الدين إبراهيم بن محمد (ت 914هـ)، الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار ص 55، 198 (ط 1، مكتبة التراث الإسلامي، دار التراث، صعدة، صنعاء)، والسياغي، حسين بن أحمد (ت 1221هـ)، الروض النظير شرح مجموع الفقه الكبير 1 / 7، 11، 38 (ط 2، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء)، العزي، عبد الله بن حمود، علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين ص 17، 270–271، 275 (ط 1، مؤسسة الإمام زيد، صنعاء).

أما السبب الرئيس لذلك فهو تفرد أبي خالد، عمرو بن خالد الواسطي برواية هذا المسند، عن الإمام زيد بن علي عن أبيه عن جده – رضي الله عنهم –؛ وأبو خالد هذا لم يوثقه أحد من علماء الجرح والتعديل، بل أجمع كل من تكلم فيه منهم على تركه، كونه متهماً بالوضع والكذب، كما سيأتي..

وحيث أن الزيدية يرون توثيقه، وتلقي كتابه بالقبول، فقد ترتب على هذا الاختلاف في عدالة أبي خالد، خلاف بين الطرفين في هذا الموضوع، أحببت أن أطَّلع وأُطْلع القارئ الكريم على تفاصيله، لا سيما وأنه لم يسبق لأحد – حسب علمي – إفراد هذه الجزئية المهمة بالبحث من قبل.

ولولا علمي المسبق أن هذا الخلاف الحاصل بين الفريقين في هذه المسألة لم ولن يتعدى دائرة الاختلاف المحمود، الذي يقع عادة بين أهل المذاهب المعتبرة، لم أتطرق إليه أبداً، لكننا نعلم جميعاً قرب المذهب الزيدي من المذاهب الفقهية المعروفة، وانفتاحه عليها، واعتماده على أمهات كتب الحديث والتراجم والرجال التي ألفها كبار الأئمة من سلفنا الصالح، مما يستوجب التعامل معه كغيره من المذاهب المشهورة – ولا سيما الأربعة منها – موافقة ومخالفة.

لقد كان لكثرة المادة العلمية – غير المتوقعة – لهذا البحث، في مقابل حجمه الضيق الذي تمليه شروط النشر في كثير من المجلات المحكمة ؛ الدور الأكبر في لجوئنا إلى الإيجاز – غير المخل – لبعض مفرداته ولا سيما التراجم والنصوص والمناقشات.

هذا وقد تكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة وثبت لأهم المصادر والمراجع المستخدمة فيه.

المطلب الأول: نبذة عن حياته الشخصية والعلمية

أولاً: اسمه وكنيته ونسبته ووفاته:

1. **اسمه:** هو عمرو بن خالد. هكذا ذكر في كتب التراجم التي اطلعت عليها – من غير ذكر لاسم جده.(2)

---

(2) تنظر ترجمته في: البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ)، التاريخ الصغير 1/ 310، رقم 1501 (ط1، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة)، البخاري، الضعفاء الصغير 1 / 83، رقم 259 (ط1، دار الوعي، حلب)، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ت (327هـ)، الجرح والتعديل 6 / 230،

2. **كنيته:** يكنى بأبي خالد[3]، وهو باسمه أشهر منه بكنيته.[4]

3. **نسبته:** نسب إلى بني هاشم بالولاء[5]، كما نسب إلى قريش وليس منهم[6]، وإنما أصله همداني[7]، سكن الكوفة، ثم انتقل إلى واسط[8]، فنسب إليهما.[9]

4. **تاريخ ميلاده ووفاته:** لم يذكر لأبي خالد – حسب علمي – تاريخ ميلاد.

أما عن تـــاريخ وفاته، فقد ذكر الحافظ ابن حجر[10] إنه من الطبقة السابعة، وإنه توفي بعد سنة عشرين ومائة.[11]

وقد ذكره الإمام البخاري[12] في كتابه (التاريخ الصغير[13] ضمن فصل: من مـــات من عشر ومائة إلى عشرين ومائة، من غير ذكر لسنة وفاته بالتحديد.

رقم 1277 (ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت)، العقيلي، محمد بن عمر بن موســى (ت 322هــــ)، الضعفاء الكبير 3 / 268، رقم 1274 (ط 1، دار المكتبة العلمية، بيروت)، ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت 354هــ)، المجروحون 2 / 76 (دار الوعي، حلب)، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصــبهاني (ت 430 هــ)، الضعفاء 1 / 119، رقم 166 (ط 1، دار الثقافة، الدار البيضاء) المــزي، يوسـف بــن الزكــي (ت 742هــ)، تهذيب الكمال 21 / 603، رقم 4357 (ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت)، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748هــ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال 5 / 311 (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت)، ابــن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852 هــ)، تهذيب التهذيب 8 / 24، رقم 41 (ط 1، دار الفكر، بيروت)، ابن حجــر، تقريــب التهذيب 1 / 421، رقم 5021 (ط 1، دار الرشيد، سوريا)، ابن حجر، لسان الميزان 7 / 325، 461 (ط 3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت).

(3) انظر: المصادر السابقة.

(4) انظر: المزي، تهذيب الكمال 33 / 275.

(5) كان مولى لعقيل بن أبي طالب، كما ذكر البيهقي، أحمد بن الحسين (ت 458هــ)، في سنن البيهقي الكبـــرى 2/ 401 (مكتبة دار الباز، مكة المكرمة).

(6) القيسراني، محمد بن طاهر (ت 507هــ)، المؤتلف والمختلف 10 / 114 (ط 1، دار الكتب العلمية، بيـــروت) وينظر: ابن أبي حاتم، علل ابن أبي حاتم 1 / 48 (دار المعرفة، بيروت)، المزي، تهذيب الكمال 21 / 603.

(7) القيسراني، المؤتلف والمختلف 10 / 114.

(8) للتعريف بمدينتي الكوفة وواسط ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هــــ)، معجــم البلــدان 4 / 490، 5 / 347 (دار الفكر – بيروت).

(9) انظر: ابن حبان، المجروحون 2 / 76، المزي، تهذيب الكمال 21 / 603، الذهبي، ميزان الاعتدال 5 / 311.

(10) ستأتي ترجمته.

(11) انظر: تقريب التهذيب: 1 / 421.

(12) ستأتي الإحالة إلى موضع ترجمته.

(13) انظر: 1 / 310.

لكن صاحب كتاب الروض النظير، ذكر أنه توفي في عشر الخمسين والمائـة[14]، وهو الأقرب؛ لتلائمه مع تواريخ ولادة ووفاة كثير من معاصريه، كشيوخه وتلاميذه، ولا سيما شيخه الإمام زيد – رحمه الله –، الذي توفي سنة 122هـ[15]، فلو كان الأمر كما ذكر البخاري ونقله ابن حجر – رحمهما الله –، لكان أبو خالد قد توفي قبل شيخه الإمام زيد، ولم يقل أحد بذلك.

ومما يؤكد ما ذكر صاحب الروض: ما سيأتي في كلام وكيع بن الجراح: أن أبا خالد كان جاراً له في الكوفة، ومن المعروف أن وكيعاً ولد عام 129هـ، وتوفي عام 197م.[16]

ثانياً: شيوخه وتلاميذه:

1. **شيوخه:** ذكر الحافظ المزي[17] شيوخ أبي خالد، الذين روى عنهم، فقال: (روى عن حبة بن أبي حبة الكوفي[18]، وحبيب بن أبي ثابت[19]، وزيد بن علي بن الحسين[20]، له نسخة عنه، وسعيد بن زيد بن عقبة الفزاري[21]، وسفيان الثوري[22]، وفطر بن خليفة[23]، وأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين[24]، وأبي هاشم الرماني[25].[26]

(14) انظر:السياغي، أحمد بن الحسين (ت1221هـ)، الروض النظير، شرح مجموع الفقه الكبير 1 / 26 – نقلاً عن طبقات الزيدية–.

(15) ستأتي ترجمته.

(16) ستأتي الإحالة إلى موضع ترجمته، وانظر: البخاري، محمد بن إسماعيل (ت 256هـ) التاريخ الكبير 8/ 179، (دار الفكر).

(17) ترجمته في: السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، طبقات الحفاظ 1 / 521، رقم 1143 (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت).

(18) قلت: لعله حبة بن جوين بن علي، أبو قدامة الكوفي، ضعيف، توفي عام 76هـ. تنظر ترجمته في: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 2 / 430، رقم 544، والمزي، تهذيب الكمال 5 / 351، رقم 1076.

(19) حبيب بن أبي ثابت، أبو يحيى الكوفي، قال الحافظ: [ثقة جليل وكان كثير الإرسال والتدليس، من الثالثة، مات سنة تسع عشرة ومائة] تقريب التهذيب 1 / 150، رقم 1084.

(20) الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهم – قال الحافظ في التقريب (1 / 224): [ثقة من الرابعة، وهو الذين ينسب إليه الزيدية] توفي سنة 122هـ.

(21) قال الحافظ في التقريب (1 / 236): [كوفي ثقة من السادسة].

(22) الإمام سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، ثقة حافظ، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة 161هـ. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب 1 / 244، البخاري، التاريخ الكبير 4 / 92 رقم 2077.

(23) فطر بن خليفة المخزومي، صدوق رمي بالتشيع، من الخامسة، مات بعد سنة 151هـ، انظر: ابن حجر، التقريب: 1 / 448، رقم 5441.

2. **تلاميذه:** أما تلاميذه الذين رووا عنه فقد ذكر له الحافظ المـزي مـا يقـارب ثلاثـين تلميذاً[27]، وحيث أن طبيعة هذا البحث وحجمه لا يحتمل سرد أسمائهم جميعاً مع ذكر تراجمهم، فسنقتصر على ذكر بعض منهم كما يأتي:

1) إبراهيم بن الزبرقان.[28]
2) إسرائيل بن يونس.[29]
3) جعفر بن زياد الأحمر.[30]
4) الحجاج بن أرطأة. [31]
5) سعيد بن زيد بن درهم. [32]
6) شعيب بن أبي راشد.[33]

---

(24) الإمام محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل من الرابعة، مـات سـنة 150هـ. انظر: ابن حجر، التقريب: 1 / 497، رقم 6151.

(25) أبو هاشم الرماني، اسمه: يحيى بن دينار، وقيل ابن الأسود، ثقة من السادسة مـات عـام 122هـ وقيـل: 132هـ، وقيـل 145هـ. انظـر: ابن حجر، التقريب: 1 / 680 رقـم 8425، الذهبي، محمد بن أحمـد بن عثمـان (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء 6 / 152، رقم 66 (ط 9، مؤسسة الرسالة، بيروت).

(26) تهذيب الكمال 21 / 604.

(27) انظر: تهذيب الكمال 21 / 604 – 605.

(28) إبراهيم بن الزبرقان التيمي الكوفي، أبو إسحاق، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به، انظر: البخاري، التاريخ الكبير 1 / 286 ترجمة رقم 920، ابن أبي حـاتم، الجـرح والتعـديل 2 / 100، رقم 275.

قلت: وقد نقل السياغي في الروض النظير (1 / 25) عن طبقات الزيدية: أنه روى عن أبي خالد مجمـوعي الإمام زيد وأنه كان أحد خواصه.

(29) قال الحافظ في التقريب (1 / 104): [إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمـداني، أبـو يوسـف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، من السابعة، مات سنة ستين] أي بعد المائة.

(30) قال الحافظ في التقريب (1 / 140): [جعفر بن زياد الأحمر الكوفي، صدوق يتشيع، من السابعة، مات سنة سبع وستين] أي بعد المائة.

(31) حجاج بن أرطأة النخعي، مختلف فيه، اتهم بالتدليس، خرج له مسلم مقروناً بغيره. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 3 / 156، رقم 673، الذهبي، المغني في الضعفاء 1 / 149، رقم 1312.

(32) سعيد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو الحسن البصري، أخو حماد بن زيد، صدوق له أوهام، مات سنة 167هـ. انظر: ابن حجر، التقريب 1 / 236، رقم 312، الذهبي، الكاشف 1 / 436، رقم 1889.

(33) شعيب بن أبي راشد الكوفي، شيخ مجهول. انظر: ابن أبي حاتم، الجـرح والتعـديل 4 / 346، رقـم 1511، والذهبي، ميزان الاعتدال 3 / 379، رقم 4147.

7) عباد بن كثير البصري.[34]

8) عمر بن عبد الرحمن. [35]

المطلب الثاني: أقوال علماء الجرح والتعديل فيه

أجمع كل من تكلم في أبي خالد من رجال الجرح والتعديل على جرحه وتضعيفه، ولم يعدّله منهم أحد على الإطلاق. ومن هؤلاء الأئمة الذين اطلعنا على جرحهم لأبي خالد:

1. أبو عوانة[36] (ت 176هـ):

حيث قال عنه: (كان عمرو بن خالد ليس بشيء، متروك الحديث).[37]

كما روي عنه– أيضاً – قوله: [كان عمرو بن خالد يشتري الصحف من الصيادلة، ويحدث بها] [38].

2. وكيع بن الجراح[39] (ت 197هـ):

روي عنه قوله: (كان عمرو بن خالد في جوارنا يضع الحديث، فلما تفطن له تحول إلى واسط).[40]

كما روي عنه، أيضاً، قوله: (كان كذاباً، فلما عرفناه بالكذب تحول إلى مكان آخر).[41]

---

(34) قال الحافظ في التقريب (1 / 290): [عباد بن كثير الثقفي البصري، متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب، من السابعة، مات بعد الأربعين] أي بعد المائة.

(35) عمر بن عبد الرحمن، أبو حفص الأبار القرشي، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: صدوق، وقال أحمد: لا بأس به، توفي في ولاية هارون. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 6 / 221، رقم 661، وابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت 354 هـ)، الثقات 7 / 189، رقم 9604 (ط1، دار الفكر).

(36) اسمه وضاح بن عبد الله اليشكري. انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال 30 / 446، رقم 6688، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) طبقات الحفاظ ص 106، رقم 212.

(37) ذكره عنه العقيلي بسنده في كتابه(الضعفاء 3 / 268) فقال: حدثنا يوسف بن يعقوب السمسار، قال: حدثنا الفضل بن سهيل، قال: حدثنا معلى بن منصور، قال: حدثنا أبو عوانة، قال:... وذكر الجملة المشار إليها.

(38) ذكره عنه ابن عدي بسنده في (الكامل في ضعفاء الرجال 5 / 123) فقال: حدثنا أحمد بن الحسين الصوفي، قال: حدثني الفضل بن سهل الأعرج، قال: حدثني معلى بن منصور الرازي، عن أبي عوانه، أنه قال:.... وذكره.

(39) انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير 8 / 179، رقم 2618.

(40) ذكره عنه ابن عدي بسنده في(الكامل 5 / 123) فقال: حدثنا أبو عروبة قال: حدثني أبو بكر أحمد بن الحسين بن دربة، قال: ثنا الحسن بن علي الواسطي، قال: سمعت وكيعاً يقول: وذكره.

(41) أخرجه البيهقي في: (السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب جماع أبواب الصلاة، 2 / 401)، قال: وأنبأ أبو الحسن بن الفضل القطان ببغداد، أنبأ عبد الله بن جعفر، ثنا يعقوب بن سفيان، ثنا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، ثنا

3. يحيى بن معين[42] (ت 233هـ):

قال: (عمرو بن خالد الذي يروي عنه أبو حفص الآبار[43] شيخ كوفي كذاب).[44]

وقال أيضاً: (كوفي ليس بثقة ولا مأمون).[45]

وقال في رواية أخرى: (وعمرو بن خالد لا يساوي حديثه شيئاً).[46]

4. إسحاق بن راهويه[47] (ت 238هـ):

روي عنه قوله: (كان عمرو بن خالد الواسطي يضع الحديث).[48]

5. أحمد بن حنبل[49] (ت 241هـ):

قال: (كذاب، يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعه).[50]

وقال في موضع آخر: (عمرو بن خالد هذا ليس بشيء، متروك الحديث).[51]

القاسم، عن إسرائيل، عن عمرو بن خالد – مولى عقيل بن أبي طالب –. قال محمد بن عمار:.... فسألت عنه – أي عن أبي خالد – وكيعاً ؟ فقال: [كان كذاباً.... وذكره]. وانظر: المزي، تهذيب الكمال 21 / 606، والذهبي، ميزان الاعتدال 5 / 312.

(42) انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير 307/8، رقم 3116، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 9 / 192، رقم 800.

(43) سبقت ترجمته في ص من هذا البحث.

(44) ابن معين، يحيى بن معين، أبو زكريا، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ص 160 (دار المأمون للتراث، دمشق)، ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) 3 / 315، 4 / 351 (ط 1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة). وانظر: ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية طهمان) ص 79 (دار المأمون للتراث، دمشق)، ابن عدي، الكامل 5 / 123، والعقيلي، الضعفاء 3 / 268.

(45) انظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) 3 / 375، 448، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 6 / 230، ابن عدي، الكامل 5 / 123.

(46) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) 4 / 341.

(47) انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2 / 209، رقم 714.

(48) ذكره عنه ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل 6 / 230) بسنده فقال: نا عبد الرحمن، أنا حرب بن إسماعيل – فيما كتب إلي – قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول:.... وذكره. وانظر: المزي، تهذيب الكمال 21 / 605.

(49) انظر ترجمته في: النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، (ت 676هـ)، تهذيب الأسماء 1 / 122، رقم 45 (ط 1، دار الفكر، بيروت).

(50) ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني (ت 241 هـ)، بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم 1 / 318 (ط 1، دار الراية، الرياض).

وقال في موضع ثالث: (عمرو بن خالد ليس يسوى حديثه شيئاً، ليس بثقة).[52]

وقال في موضع رابع: (عمرو بن خالد ليس يسوى حديثه ليس بشيء).[53]

وقال في موضع خامس: (عمرو بن خالد الواسطي كذاب).[54]

وجاء في تهذيب التهذيب[55]: (وقال الأثرم[56]: لم أسمع أبا عبد الله – أي الإمام أحمد – يصرح في أحد ما صرح به في عمرو بن خالد من التكذيب).

6. ابن البرقي [57] (ت 249هـ):

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب[58]: (ورماه ابن البرقي بالكذب).

7. الإمام البخاري [59] (ت 256هـ):

وصفه في التاريخ الكبير [60] بأنه: (منكر الحديث).

---

(51) ابن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال 1 / 246، 3 / 128، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 6 / 230.

(52) العقيلي، الضعفاء 3 / 268.

(53) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال 2 / 557، وانظر: ابن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل، مسند أحمد 1 / 146 (مؤسسة قرطبة، مصر).

(54) ذكر عنه العقيلي في (الضعفاء 3 / 268) بسنده فقال: حدثنا الخضر بن داود، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: قال أبو عبد الله: (عمرو بن خالد الواسطي كذاب. قلت: الذي يروي عنه إسرائيل؟ قال: نعم. الذي يروي حديث الزندين، ويروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة يكذب). وانظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 5 / 123، الذهبي، ميزان الاعتدال، 5 / 312.

(55) 8 / 24.

(56) أبو بكر الأثرم، اسمه أحمد بن محمد بن هانئ، توفي بعد الستين ومائتين. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 2 / 72، رقم 134.

(57) الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بابن البرقي. ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء 46/13.

(58) 8 / 24.

(59) الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب الصحيح. ترجمته في ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 7 / 191، رقم (1086).

(60) 6 / 328، وذكره العقيلي بسنده إليه. انظر: الضعفاء 3 / 268، وانظر – أيضاً –: ابن حجر، تهذيب التهذيب 8 / 24.

8. أبــو زرعــة [61] (ت 264هـ):

قال ابن أبي حاتم [62]: (سألت أبا زرعة، عن عمرو بن خالد الواسطي، فقال: كان واسطياً، وكان يضع الحديث، ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: اضربوا عليه).[63]

9. أبو داود [64] (ت 275هـ):

قال عنه: (كذاب). وقال في موضع آخر: (ليس بشيء).[65]

10. أبــو حــاتم الرازي [66] (ت 277هـ):

قال عنه: (متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يشتغل به)[67]. وقال أيضاً: (ضعيف الحديث جداً).[68]

وقال – في تعليقه على حديث من طريق أبي هاشم الرماني[69] – شيخ أبي خالــد: (ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عمرو بن خالد، عنده مــن هــذا النحــو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم، وعن حبيب بن أبي ثابت. قال عبد الرحمن بــن أبــي

---

(61) الإمام الحافظ أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي. ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 1 / 328.

(62) الإمام الحافظ الناقد، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي. ترجمته فــي: الــسيوطي، طبقــات الحفاظ ص 346، رقم 782.

(63) الجرح والتعديل 6 / 230، وانظر: المزي، تهذيب الكمال 21 / 605.

(64) الإمام الحافظ أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، صاحب السنن. انظر ترجمته في: السيوطي، طبقــات الحفاظ، ص 265، رقم 592.

(65) انظر: المزي، تهذيب الكمال 21 / 606.

(66) الإمام الحافظ محمد بن إدريس. ترجمته في: القيسراني، محمد بن طاهر (ت 507هـ) تــذكرة الحفــاظ 2 / 567، رقم 592 (ط 1، دار الصميعي، الرياض).

(67) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 6 / 30، وانظر: ابن أبي حاتم، علل ابن أبي حــاتم 1 / 46، 48، 140 (دار المعرفة، بيروت).

(68) ابن أبي حاتم، علل ابن أبي حاتم 1 / 151.

(69) سبقت ترجمته.

حاتم [70]: قال أبي: روى عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، عن النبي – ﷺ – أحاديث موضوعة خمسة أو ستة).[71]

11. النسائي [72] (ت 303هـ):

قال: (متروك الحديث)[73]. وقال أيضاً: (كوفي ليس بثقة)[74]. وقال في موضع ثالث: (ليس بثقة ولا يكتب حديثه).[75]

12. ابن حماد [76] (ت 310هـ):

قال عنه: (منكر الحديث).[77]

13. ابن صاعد [78] (ت 318هـ):

قال: (لا يكتب حديثه)[79]. وقال أيضاً: (استنكرت أحاديثه).[80]

14. العقيلي [81] (ت 322هـ):

أورد ترجمة أبي خالد في كتابه (الضعفاء) وذكر فيها بإسناده ما سبق من كلام أبي عوانة وأحمد ويحيى بن معين والبخاري في أبي خالد.

---

(70) سبقت ترجمته.

(71) علل ابن أبي حاتم 2 / 10.

(72) الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، صاحب السنن، ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 306، رقم 694.

(73) النسائي، أحمد بن شعيب (ت 303هـ)، الضعفاء والمتروكون 1 / 80 (ط 1، دار الوعي، حلب).

(74) ابن عدي، الكامل 5 / 123، وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال 5 / 312.

(75) المزي، تهذيب الكمال 21 / 606.

(76) الإمام الحافظ أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي. ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء 14 / 309، رقم 201.

(77) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 5 / 123.

(78) الحافظ يحيى بن محمد صاعد. انظر ترجمته في: القيسراني، تذكرة الحفاظ 2 / 777، رقم 771.

(79) انظر: ابن عدي، الكامل 5 / 126، وابن حجر، تهذيب التهذيب 8 / 24.

(80) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 5 / 126.

(81) الإمام الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى. انظر: ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 348، رقم 784.

15. ابن حبان [82] (ت 354هـ):

قال عن أبي خالد: (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها).[83]

وقال في معرض كلامه عن أبي هاشم الرماني[84] – شيخ أبي خالد –: (فأما رواية الضعفاء عنه مثل عمرو بن خالد الواسطي ودونه فإن الوهن يلزق بهم دونه، لأنه صدوق).[85]

16. ابن عدي [86] (ت 365هـ):

ذكر في ترجمة أبي خالد بعض الأحاديث الضعيفة التي اتهم بها، ثم علق على ذلك قائلاً: (ولعمرو بن خالد غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه موضوعات).[87]

17. الدارقطني [88] (ت 385هـ):

قال في سننه: (عمرو القرشي هذا هو عمرو بن خالد، أبو خالد الواسطي، متروك الحديث. قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: أبو خالد الواسطي كذاب).[89]

---

(82) الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي، صاحب الصحيح. ترجمته في السيوطي، طبقات الحفاظ، ص375، رقم847.

(83) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، أبو حاتم (ت 354هـ)، المجروحون 2 / 76 (دار الوعي، حلب).

(84) سبقت ترجمته.

(85) ابن حبان، محمد بن حبان البستي، أبو حاتم (ت 354هـ)، الثقات 7 / 596، (ط 1، دار الفكر).

(86) الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني – ترجمته في: ابن عبد الغني، محمد بن عبد الغني البغدادي، أبو بكر (ت 629هـ)، تكملة الإكمال، 4 / 133، رقم 4101.

(87) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 5 / 126.

(88) الإمام الحافظ، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، صاحب السنن. ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 393، رقم 893.

(89) الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن، (ت 385 هـ)، سنن الدارقطني 1 / 156، (ط 1، دار الفكر). وانظر: نفس المصدر: 1 / 226، 364، 2 / 121، الذهبي، ميزان الاعتدال 5 / 312.

18. الحاكم[90] (ت 405هـ):

قال في (المدخل): (عمرو بن خالد الواسطي، راوية زيد بن علي، حدث عنه، وعن حبيب بن أبي ثابت وغيرهما بأحاديث موضوعة).[91]

وقال في (علوم الحديث): (وعمرو هذا منكر الحديث).[92]

19. أبو نعيم الأصبهاني[93] (ت 430هـ):

قال في مستخرجه على صحيح مسلم: (وأنا – إن شاء الله بعونه وحسن توفيقه – ذاكر تسمية نفر من المجروحين وساقطي الشهادة في عقب هذا الفصل، يعلم الناظر في ذكرهم أن مثلهم لم يتركوا ولم يجرحوا إلا عن حقيقة وبصيرة، كانت لهم في أمرهم... الخ).

ثم سرد أسماء عدد كبير، منهم: أبو خالد الواسطي، فقال عنه: (عمرو بن خالد الواسطي، روى عن زيد بن علي وحبيب بن أبي ثابت، لا شيء).[94]

20. ابن حزم [95] (ت 456هـ):

قال عن حديث رواه أبو خالد: (هذا خبر لا تحل روايته إلا على بيان سقوطه، لأنه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، وهو مذكور بالكذب).[96]

---

(90) الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المعروف بابن البيع. ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ ص 410، رقم 927.

(91) الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري (ت 405هـ)، المدخل إلى الصحيح ص 158 (ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت).

(92) الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري (ت 405 هـ)، معرفة علوم الحديث ص 109 (ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت).

(93) الحافظ أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني. ترجمته في: ابن حجر، لسان الميزان 1 / 201، رقم 637.

(94) أبو نعيم الأصبهاني (ت 430هـ)، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم 1 / 56-57 (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت) وانظر: المصدر نفسه 1 / 75، والضعفاء لأبي نعيم 1 / 119.

(95) الإمام الحافظ الفقيه، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري – ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ ص 435، رقم 981.

(96) ابن حزم، علي بن أحمد سعيد، أبو محمد (ت 456هـ)، المحلى 2 / 75 (دار الآفاق الجديدة، بيروت).

21. البيهقي [97] (458هـ):

قال في السنن [98]: (عمرو بن خالد الواسطي معروف بوضع الحديث، كذبه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما من أئمة الحديث، ونسبه وكيع بن الجراح إلى وضع الحديث). وقال عنه: (متروك، رماه الحفاظ بالكذب)[99]. وقال أيضاً: (عمرو بن خالد ضعيف).[100]

22. ابن الجوزي [101] (ت 597):

وصف أبا خالد بأنه (شيطان) وأن حديثه لا يصح، ثم نقل بعض أقوال علماء الجرح والتعديل فيه كأحمد ويحيى وأبي زرعة وإسحاق بن راهويه.[102]

23. الذهبي [103] (ت 748هـ):

ترجم له في الميزان[104]، فنقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في تضعيفه، ثم ذكر له بعض الأحاديث الضعيفة التي اتهم بها. أما في المقتنى[105] فقال عنه: (عمرو بن خالد الواسطي واه).

(97) الإمام الحافظ، أحمد بن الحسين البيهقي، أبو بكر، صاحب السنن. ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 432، رقم 979.

(98) البيهقي، سنن البيهقي الكبرى 1 / 228،.

(99) سنن البيهقي 2 / 401، 5 / 238.

(100) المصدر نفسه 9 / 283.

(101) الإمام الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي. ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 480، رقم 1036.

(102) انظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، العلل المتناهية 2 / 840، (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت).

(103) الإمام الحافظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 521، رقم 1144.

(104) انظر: ميزان الاعتدال 5 / 311 – 312.

(105) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، المقتنى في سرد الكنى 212/1 (مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة).

24. ابن حجر [106] (ت 852هـ):

قال عنه في التقريب[107]: (متروك الحديث، ورماه وكيع بالكذب). وقال في الدراية[108]: (واهٍ).

وقال في التلخيص [109]: (كذاب).

وبالجملة فقد نقل الإمام الهيثمي[110] (ت 807هـ) إجماع أئمة الجرح والتعديل على ترك أبي خالد الواسطي وتضعيفه [111].

المطلب الثالث: دفاع الزيدية عن أبي خالد

أجاب علماء الزيدية على القادحين في أبي خالد من علماء الجرح والتعديل بأجوبة عديدة نعرض لأهمها فيما يأتي:

أولاً: معارضة الجرح له بإجماع آل البيت على توثيقه:

فقد قالوا: إن الجرح في أبي خالد معارض بتوثيق أقوى منه، حيث أجمع أئمة آل البيت والزيدية على توثيقه والاحتجاج به، والرواية عنه، والاعتراف بفضله، وتلقي كتابه بالقبول.[112]

---

(106) الإمام الحافظ الفقيه أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل. ترجمته في: السيوطي، طبقات الحافظ 1 /552، رقم 1190.

(107) ابن حجر، تقريب التهذيب 1 / 421.

(108) ابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية 2 / 218 (دار المعرفة، بيروت).

(109) ابن حجر، تلخيص الحبير 1 / 146، 147، 4 / 143.

(110) الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، توفي سنة (807هـ) ترجمته في: السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 545، رقم 1178.

(111) انظر: الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت 807هـ)، مجمع الزوائد 1 / 286 (دار الريان، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت).

(112) انظر: ابن الوزير، صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار ص228، السياغي، الحسين بن أحمد، الروض النظير شرح مجموع الفقه الكبير 1 / 7، 26-27، 33، زيد بن علي، مسند الإمام زيد، [مقدمة عبدالواسع بن يحيى الواسعي للكتاب] ص 11، 12، 18 (مكتبة الإرشاد – صنعاء)، زيد بن علي، المجموع الحديثي والفقهي، تحقيق / عبد الله بن حمود العزي (مقدمة المحقق)، ص 30.

فإذا ثبت إجماع أهل البيت على عدالته، فلا تأثير لقدح سواهم(113)، لأنَّ إجماعهم حجة(114)، وما جاء عنهم مقدم على ما جاء عن غيرهم(115)، ورواياتهم عنه في كتبهم دليل على كونه عدلاً مرضياً عندهم، فلو عرف الأئمة فيه جرحاً ما رووا عنه شيئاً، لأنهم لا يروون إلا عمن كان عدلاً.(116)

- **مناقشة:**

يمكن الجواب عن قولهم السابق بما يأتي:

1. إن إجماع أئمة الآل والزيدية على توثيق أبي خالد، دعوى يحتاج إثباتها إلى دليل، ولا يخفى تعذر ذلك عادة، لتعسر تحقق هذا الإجماع، أو الإطلاع عليه في جميع الأعصار.

فإن أجابوا عن ذلك: بأن المقصود إجماع قدمائهم، لأنهم لم يبلغوا من الكثرة بحيث لا يعرف بعض مجتهديهم، ولا تفرقوا في الأقطار بحيث لا يعرف مكان بعض علمائهم.(117)

أجيب عليهم: أن من ادعى الإجماع منكم، ادعاه مطلقاً، ولم يقيده بالأقدمين، وحتى لو قيده بذلك لزمه إقامة الدليل على وقوعه في ذلك العصر، ولا دليل على ذلك، لا سيما أنه لم يثبت تعديل أبي خالد عن أحد من معاصريه، لا من أئمة الآل ولا من غيرهم.

فإن قيل: قد ثبت تعديله في مجموع الإمام زيد نفسه عن أحد معاصريه وهو يحيى بن مساور(118)؛ حيث أجاب حينما سئل عن: أوثق من روى عن الإمام زيد – رضي الله عنه – ؟ فقال: (أبو خالد الواسطي).(119)

---

(113) السياغي، الروض النظير 1 / 26، 39.

(114) انظر: المصدر السابق 1 / 26، العزي، عبد الله بن حمود، علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين، ص 20 (ط 1، مؤسسة الإمام زيد بن علي، صنعاء).

(115) انظر: زيد بن علي، المجموع الحديثي والفقهي (مقدمة التحقيق) ص 12، العزي، علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين، ص20.

(116) انظر: ابن الوزير، صارم الدين إبراهيم بن محمد، الفلك الدوار، ص 228، ص 231، السياغي، الروض النظير، ص 26.

(117) انظر: السياغي، الروض النظير 1 / 26-27.

(118) يحيى بن مساور، روى عن جعفر بن محمد عن أبيه، قال: الأزدي كذاب، لا يحتج بحديثه. انظر ترجمته في: الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ)، المغني في الضعفاء 2/ 744، رقم 749، ابن الجوزي، عبد

قلنا: يحيى بن مساور ليس من أهل الجرح والتعديل، فقد اتهم بالكذب – كما يتبين من ترجمته – فهو يحتاج إلى تعديل فضلاً عن أن يعدل غيره، وعلى افتراض كونه أهلا لذلك، فما ينفع تعديله إزاء جرح من ذكرنا من أئمة الجرح والتعديل؟

ثم هل من المعقول أن ينعقد الإجماع في عصر على تعديل راو، ثم لا يصرح بتعديله أحد من معاصريه سوى شخص واحد فقط؟ لا سيما إذا علمنا أن من قواعد الزيدية – أنفسهم – في معرفة عدالة الراوي: (اعتبار شهادة معاصريه وثنائهم عليه).(120)

فإن قيل: قد عدله من معاصريه غير يحيى بن مساور؛ سواء من آل البيت أو من غيرهم؟(121)

أجيب: إن هذه دعوى أخرى مجردة عن الدليل، فمجرد سرد أسماء المعدلين لأبي خالد من غير ثبوت ذلك عنهم – كما فعل بعض مؤلفيهم – (122) أمر لا يجدي.

2. وعلى افتراض وقوع إجماع آل البيت – رضي الله عنهم – على تعديل أبي خالد فإن إجماعهم ليس حجة عند غيرهم، بل إن كونه حجة موضع خلاف بين أئمة الآل أنفسهم، فإن فيهم من لا يقول بذلك.(123)

الرحمن بن علي (ت 597هـ)، الضعفاء والمتروكون 3 / 203، رقم 3754، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت)، الذهبي، ميزان الاعتدال 7 / 219، رقم 9284، وابن حجر، لسان الميزان 6 / 276، رقم 974.

(119) زيد بن علي، المجموع الحديثي والفقهي، ص 254.

(120) العربي، علوم الحديث، ص232.

(121) انظر: زيد بن علي، المجموع الحديثي والفقهي [مقدمة المحقق] ص 28-29.

(122) كما صنع المحقق عبد الله بن حمود العزي في مقدمته لكتاب المجموع الحديثي والفقهي ص 28-29 حيث قال: [إن جرح أبي خالد الذي زعموه لم يصح، وقد عورض بتعديل أقوى وأصح، فقد ثبتت عدالته عند أهل البيت – عليهم السلام – وهم سفينة النجاة، وأحد الثقلين، وعلى رأس الموثقين له الإمام محمد الباقر، والإمام جعفر الصادق، والإمام يحيى بن زيد، والإمام عيسى بن زيد.... ثم سرد أسماء ثلاثة عشر إماماً من أئمة الزيدية].

(123) انظر: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم (ت 840هـ)، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم 119/1 (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت).

يقول السيد محمد بن إبراهيم الوزير [124] – وهو من أئمة آل البيت – في معرض رده على من ادعى إجماع أئمة آل البيت وأن ما جاء عنهم مقدم على غيرهم: [.... ما مرادك بالأئمة هاهنا ؟ هل الجميع أو البعض منهم ؟ إن أردت البعض، فقولهم ليس بحجة، لا عند الزيدية ولا عند أهل الحديث، وإنما هم من جملة الثقات الذين يجوز عند جميع المسلمين أن تعارض رواياتهم برواية من هو مثلهم أو فوقهم في الحفظ والصدق، فإن كل ثقة يجوز وجود من هو مثله أو فوقه في باب الرواية، ولم نعلم أحداً من مصنفي الزيدية والمعتزلة جعل الخلافة ولا نسب فاطمة – رضي الله عنها – من أسباب الترجيح في الرواية، على أن في ولد فاطمة – رضي الله عنها – الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي، كما أن فيهم الزيدي والإمامي....

ثم قال: وإن أردت كل الأئمة فما أردت – أيضاً – بتخصيصهم بالذكر؟ هل توهمت أنهم هم جميع أهل البيت، حتى ينعقد بإجماعهم إجماع أهل البيت؟ وهذا وهم فاحش... على أن القول بأن إجماع أهل البيت حجة مسألة خلاف بين أهل البيت، فإن فيهم من لا يقول بذلك– أعني في الزيدية منهم – أما سائر الفرق فظاهر....][125]

...انتهى.

3. أما قولهم: إن كثيراً من أئمة الزيدية قد رووا عنه، وخرجوا أحاديثه في كتبهم، وذلك تعديل له فيجاب عنه: بأنه ذلك لا يعد تعديلاً له على الأرجح.[126]

جاء في توضيح الأفكار[127]: [(ومن طالع تراجم العلماء، علم ما في هذا المذهب)[128] وهو اعتقاد أنه لا يروي العلماء إلا عن عدل (من المفسدة) وهي وجود روايات عن العلماء من غير طريق العدول]...انتهى.

---

(124) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، اشتهر بابن الوزير، ينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب – رضي الله عنه، من كبار العلماء في عصره، من أشهر مؤلفاته: العواصم والقواصم، والروض الباسم، توفي عام 840هـ. ترجمته في:

(125) الروض الباسم 1 / 118-119.

(126) انظر: العراقي، زين الدين عبد الرحمن بن الحسين (ت 806هـ)، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، ص 139 (ط 5، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت)، البلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان (ت 805هـ)، محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح ص 125 (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت).

ثم ذكر أمثلة لرواية كبار الأئمة – ومنهم الأئمة الأربعة وكبار أئمة الزيدية – عن غير العدول، وذكر فيمن ذكر رواية أئمة الزيدية عن خمسة من المجروحين؛ منهم أبو خالد الواسطي، ثم عقب على تلك الأمثلة فقال: [(وكل هؤلاء) الخمسة (متكلم عليه) بما عرفناك (منسوب إلى تعمد الكذب، مجمع على ذلك في أكثرهم بين أئمة الحديث) وقد سمعته (من الشيعة والسنية) فلا يتوهم أن القدح فيهم خاص بالسنية....].

ثم قال ابن الأمير الصنعاني [129] معقباً على ذلك: [وإذا عرفت ما ساقه المصنف[130] إلى هنا علمت اختلال القول: بأن رواية العدل تعديل، وتبين لك أنها قاعدة غير صحيحة، ولا ينبغي الاعتماد عليها والتعويل...].

إذا فما سبق هو كلام إمامين من أكابر أئمة آل البيت في اليمن هما: ابن الوزير وابن الأمير، وقد أقرا جرح أبي خالد وتضعيفه، بل صرحا بأن القدح فيه غير مقصور على السنة، وإنما يشاركهم فيه الشيعة – أيضاً –، مما يعني – أيضاً – وقوع الخلاف بين أئمة الآل في حال أبي خالد، وبالتالي انتفاء دعوى الإجماع المزعومة.

4. أما دعوى الإجماع على تلقي كتابه بالقبول فيردها ما ثبت عن بعض كبار أئمة الزيدية من عدم قبولهم للرواية إلا إذا كانت عن طريق أهل البيت، ومن المعلوم أن أبا خالد ليس منهم، مما يعني أن مروياته غير مقبولة لديهم بما في ذلك كتابه المجموع.

جاء في الروض النظير: [وقد كان بعض العترة لا يقبل رواية غيرهم ولو كان من الشيعة، فقيل له: إنك تقبل رواية أبي خالد وليس منهم ؟ قال: لم أقبل روايته للمجموع عن زيد بن علي إلا بعد أن رواه يحيى بن زيد – عليهما السلام].[131]

---

(127) ابن الأمير، محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت 1182هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 1 / 289 (وهو شرح لكتاب: تنقيح الأنظار في تنقيد أحاديث الأبرار للإمام محمد بن إبراهيم الوزير (ت 840هـ)، (ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت).

(128) ما بين الأقواس هو متن تنقيح الأنظار لابن الوزير – كما سبق.

(129) هو السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح المعروف بابن الأمير الصنعاني، ينتهي نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أحد أكابر علماء اليمن في القرن الثاني عشر، من مؤلفاته: سبل السلام شرح بلوغ المرام، توفي سنة (1182هـ). ترجمته في: الشوكاني، محمد بن علي (ت 1255هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 2 / 132 (دار المعرفة، بيروت).

(130) أي محمد بن إبراهيم الوزير صاحب التنقيح.

ورواية يحيى بن زيد للمجموع عن أبيه دعوى لا دليل عليها البتة، بدليل انفراد أبي خالد برواية المجموع عن الإمام زيد، واعتراف الزيدية بذلك، ولو ثبت ذلك ما احتاجوا إلى هذه الاستماتة في الدفاع عن أبي خالد، وتبرير انفراده عنه بأنه كان بسبب قتل أصحابه الذين سمعوا معه من الإمام زيد، وعدم بقاء أحد منهم حياً غيره إلى غير ذلك من المبررات التي ذكروها لتبرير هذا التفرد.(132)

وجاء في كتاب [علوم الحديث عند الزيدية(133) ما يأتي: [القاعدة السابعة: تذكر أن أئمتنا – عليهم السلام – إذا رووا عن المخالفين، فلا يعني ذلك قبولهم أو الرضاء عنهم، وإنما للاحتجاج على الخصوم، وإذا وردت رواية في كتبهم ولم تصح لهم عن طريق أهل البيت، فإنهم لا يعملوا بمقتضاها ولا يعتقدون صحتها].

ولعل مثل هذا يفسر لنا قيام بعض آخر من كبار أئمة الزيدية (134) بالتوقف عن العمل ببعض مرويات أبي خالد التي رواها في المجموع(135)، مما يؤكد بطلان دعوى تلقيهم له بالقبول.

مما سبق يتضح لنا بجلاء ضعف دعوى تعارض الجرح والتعديل في أبي خالد، لا سيما أن هذا التعديل صادر عن قوم متأخرين ولم يعرف لهم باع في علم الجرح والتعديل – كما سيأتي – بالإضافة إلى كون أكثر صيغه غير صريحة في التعديل.(136)

ولو افترضنا – جدلاً – وقوع التعارض بينهما هاهنا، فإن الجرح مقدم على التعديل، لا سيما أن المجرحين أكثر عدداً، وأشد حفظاً، وأقرب زمناً من المعدلين – والله أعلم.

---

(131) السياغي، الروض النظير 1 / 44.

(132) انظر: ابن الوزير، صارم الدين إبراهيم بن محمد، الفلك الدوار ص 229، السياغي، الروض النظير 44/1.

(133) العزي، علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين، ص 234.

(134) كالقاسم بن إبراهيم (ت 246هـ)، وأحمد بن عيسى (ت 247هـ)، والهادي يحيى بن الحسين (ت 298هـ) والمؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (ت 411هـ) وغيرهم.

(135) انظر: تفاصيل أقوال هؤلاء الأئمة والروايات التي ردوها في: ابن الوزير، صارم الدين، الفلك الدوار 231-233، والسياغي، الروض النظير، 1 / 47-49.

(136) انظر: السياغي، الروض النظير 1 / 26، 27، 28، 35، 38.

ثانياً: جرح أبي خالد مطلق غير مفسر:

قالوا: إن جرح أئمة الجرح والتعديل لأبي خالد جرح مطلق غير مفسر ولا مبين السبب، فهو غير مقبول حتى يبين سببه.

ثم قالوا: وأشد ما ذكر القادحون فيه: إنه كذاب وضاع، فالكذب من الجرح المطلق، والوضع في مرتبته أو دونها بيسير.(137)

- **مناقشة:**

1. بالرجوع إلى ألفاظ الجرح التي أطلقها أئمة الجرح والتعديل على أبي خالد – فيما سبق – يتضح لنا أن دعوى كونها – جميعاً – من الجرح المطلق غير المفسر كلام غير دقيق.

فلو سلمنا بذلك مع قلة من تلك الألفاظ، كقول يحيى بن معين عن أبي خالد: [كوفي، ليس بثقة ولا مأمون]، أو قول أحمد: [ليس بشيء، متروك الحديث]، أو قول أبي حاتم [ضعيف الحديث جداً]، – على الرغم من كون هذه الألفاظ تستعصي على هذه التهمة، لا سيما وأن بقية أقوال هؤلاء الأئمة تزيدها تفسيراً وبياناً –.

فإننا لن نسلم بذلك مع أكثرية هذه الألفاظ، لكونها واضحة السبب محددة التهمة.

فلو رجعنا إلى قول وكيع – السابق: [كان عمرو بن خالد في جوارنا يضع الحديث، فلما فطن له تحول إلى واسط] لوجدنا فيه شهادة إمام ثقة، معاصر، ملاق، بل مجاور لأبي خالد، مطلع على أحواله، يقرر فيها تهمة واضحة، وسبباً ظاهراً للقدح في أبي خالد، إلا وهو اتهامه بالوضع، فكفى بهذا العدل الذي استفاضت عدالته عند الخاص والعام(138) شاهداً، وكفى بهذه التهمة الشنيعة تهمة تذوب معها عدالة الرواة.

وهذا أبو عوانة، شاهد آخر من كبار معاصري أبي خالد الثقات يسمه بتهمة أخرى، تؤكد لنا – بشكل أو بآخر – ما جاء في كلام وكيع، وتبين لنا سبباً آخر من أسباب جرح أبي خالد وهو تساهله في تحمل الحديث وأدائه، وتحديثه بأحاديث لم يسمعها موهماً أنه سمعها من أفواه الرواة.

---

(137) انظر: المصدر نفسه 1 / 30-31، ومقدمة محقق كتاب المجموع الحديثي والفقهي، ص 25.

(138) انظر: العراقي، التقييد والإيضاح، ص 134.

أما الإمام أحمد – وهو إمام هذا الشأن – فلم يكتف بوصف أبي خالد بأنه [كذاب] – وقد كان ذلك من مثله كاف –، بل فسر ذلك – كما سبق – بقوله: [يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة].

وكذلك قال الحاكم – كما سبق –.

بل وجدنا أئمة آخرين ممن اتهموه بالوضع يضيقون دائرة اتهامه بتحديد عدد الأحاديث التي يظنون أنه وضعها كما صنع أبو حاتم، أو بذكر بعض الأحاديث التي يتهمونه بها كما فعل ابن عدي والذهبي – وقد سبقت أقوال هؤلاء الأئمة مفصلة فلا نطيل بتكرارها.

أما الإمامان البخاري وابن حماد، فقد بينا – حينما وصفاه – بنكارة أحاديثه سبباً آخر من أسباب الجرح له، وهو سبب متوقع بالنظر إلى تفرده بروايات كثيرة عن الإمام زيد وغيره – كما سيأتي –.

فكيف يقال، بعد هذا: إن جرح أبي خالد جرح مطلق غير مبين السبب؟

2. ولو افترضنا – جدلاً – أن الجرح الوارد في حق أبي خالد جرح مطلق غير مبين السبب لم يكن ذلك كاف في رده للأسباب الآتية:

(أ) أن القول بأن الجرح لا يقبل إلا مفسراً، ليس القول الوحيد في هذه المسألة، بل هناك أقوال أخرى مهمة اختارها كثير من المحققين منها:

- قبول الجرح مجملاً من غير بيان سببه، إذا كان الجارح عالماً بأسباب الجرح والتعديل، والخلاف في ذلك، بصيراً مرضياً في اعتقاده وأفعاله (139). ولا يشك منصف في انطباق هذه الأوصاف على الأئمة الذين قدحوا في أبي خالد.
- ومنها قبول الجرح غير مفسر مطلقاً، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه، لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيبني المعدل على الظاهر.(140)

---

(139) قال السيوطي: [وهذا اختيار القاضي أبي بكر، ونقله عن الجمهور، واختاره إمام الحرمين، والغزالي، والرازي، والخطيب، وصححه الحافظ أبو الفضل العراقي، والبقيني في محاسن الاصطلاح].
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ص 203 (دار الفكر، بيروت). وانظر: العراقي، التقييد والإيضاح، ص 136-137.

(140) قال السيوطي في تدريب الراوي ص 203: نقله إمام الحرمين والغزالي والرازي في المحصول.

- ومنها التفصيل: إن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله.(141)

وقد سبق أن أبا خالد لم يعدله أحد من أهل هذا الشأن بل أجمعوا على تضعيفه والقدح فيه.

(ب) أن أقل ما يوجبه الجرح غير المفسر التوقف فيمن جرحوه حتى تنزاح عنه الريبة، وتحصل له الثقة، وهو ما لم يتحقق في حق أبي خالد، فيستمر التوقف فيه حتى حصول ذلك.(142)

ثالثاً: رد تهمة الوضع عن أبي خالد:

قالوا: إن أبا خالد بريء من تهمة الوضع التي أطلقها عليه رجال الجرح والتعديل، لأن دعواهم أنه وضاع لا تخلو: إما أن يريدوا أنه اختلق هذه الأحاديث من ذات نفسه، فيكونون بذلك قد نسبوا إليه الكذب في المتن والإسناد معاً، وهذا باطل لوجود متون هذه الأحاديث التي رواها في كتب الحديث المعتمدة.

وإما أن يريدوا أنه كذب فقط في الإسناد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي، وألصق هذه المتون بعلي – عليه السلام – وهي معروفة عندهم عن غيره، فهذا باطل أيضاً – لوجود متون هذه الأسانيد عن علي، من غير طريق أبي خالد.(143)

- **مناقشة:**

(أ) قد يقال – ابتداء –: إن المتهمين لأبي خالد بالوضع لم يعمموا ذلك على جميع مروياته، وإنما خصوا ذلك ببعضها – كما سبق –.

---

(141) عزاه السيوطي إلى شيخ الإسلام ابن حجر، انظر: السيوطي، تدريب الراوي ص 203، وانظر: ابن الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار 2 / 70، ابن حجر، نزهة النظر، شرح نخبة الفكر، ص 97 (مكتبة أولاد الشيخ للتراث – القاهرة).

(142) انظر: العراقي، التقييد والإيضاح، ص 137-138، والسيوطي، تدريب الراوي، ص 202-203.

(143) انظر: السياغي، الروض النظير 1 / 33، 38. نقلاً عن السيد أحمد بن يوسف في شرحه للمجموع [مخطوط].

(ب) قولهم بوجود مرويات أبي خالد مخرجة في كتب الحديث المعتبرة، ووجود متون هذه الأسانيد عن علي – كرم الله وجهه – من غير طريق أبي خالد، أمر يحتاج التأكد منه إلى استقراء دقيق، وذلك – بلا ريب – يتطلب وقتاً وحجماً لا يتسع له مثل هذا البحث.

لكن على افتراض صحة هذه الدعوى فهي معارضة بما قرره علماء مصطلح الحديث: من أن ضعف الحديث إن كان ناشئاً عن اتهام الراوي بالكذب أو الفسق، فإنه ضعف لا يمكن زواله، وإن تعددت طرقه وتكاثرت شواهده.(144)

رابعاً: معظم القادحين في أبي خالد من المتأخرين:

قالوا: لم يعاصر أبا خالد من الجارحين له سوى ثلاثة: وكيع وأبو عوانة وحبيب بن أبي ثابت، أما الباقون فهم متأخرون عنه. وكتبهم التي استوفت الكلام عن أبي خالد، ليست على قدر من التحري وإسناد كل قول إلى قائله بإسناد متصل، كما هو الحال عليه في كتب المتقدمين كأبي حاتم وأضرابه، بل هي كتب مختصرة وخالية عن الأسانيد.

فإما أن يكون هؤلاء المتأخرون قد أطلقوا الجرح على أبي خالد استناداً إلى أولئك الثلاثة أو إلى غيرهم، إن كان الثاني فلا بد من بيانه وإلا كان مردوداً، وإن كان الأول ففي كل واحد منهم ما يمنع خبره.

ثم إن عدم نقل أحد من تلاميذه لشيء مما قيل فيه – على الرغم من أن فيهم من يتكلم في علم الجرح والتعديل، وكذلك عدم نقل أحد من سادات البيت النبوي ممن عاصر زيد بن علي لشيء من ذلك – مع تكلمهم على كثير من رجال الشيعة المبتدعين – دليل على عدم صحة القدح فيه.(145)

- **مناقشة:**

1- قولهم: أن معظم الكتب التي استوفت الكلام عن أبي خالد من كتب المتأخرين وهي مختصرة خالية عن الأسانيد، وليست مثل كتب المتقدمين كأبي حاتم وأضرابه تعزو كل قول إلى قائله بإسناد متصل... الخ.

---

(144) انظر: العراقي، التقييد والإيضاح، ص52، والسيوطي، تدريب الراوي، ص110، ابن الأمير، توضيح الأفكار 174/1.

(145) انظر: السياغي، الروض النظير 1 / 37-38.

يمكن الإجابة عنه بما يلي:

إن كتب المتأخرين اعتمدت على كتب المتقدمين، وكونها حذفت الأسانيد فذلك من باب الاختصار غير المخل، اعتماداً منهم على أن تلك الأسانيد موجودة في الكتب المتقدمة لمن رام الإطلاع عليها.

ثم إنه يلزمهم من كلامهم السابق في الثناء على كتب المتقدمين العمل بما ورد فيها بشأن أبي خالد، لأنها أوردت ذلك بأسانيد متصلة إلى قائليه، فلماذا إذاً لا يأخذون بجرح أبي حاتم الرازي والعقيلي وابن عدي والبيهقي وقد ساقوا ما نقلوه في أبي خالد بأسانيد متصلة إلى قائليه – بما في ذلك كلام المعاصرين لأبي خالد من القادحين فيه؟!

ثم يقال لهم، أيضاً: إذا كانت كتب المتأخرين غير مقبولة لديكم فيما ذكرته عن أبي خالد، فكيف تقبلونها وتعتمدون عليها لمعرفة أحوال الرجال غيره ؟! (146)

2- قولهم: إن القادحين في أبي خالد – سوى ثلاثة – متأخرون عنه، غير معاصرين له فلم يطلعوا على ما يستوجب القدح فيه.

يجاب عنه:

وكذلك هو الحال مع الموثقين له من رجال الزيدية الذين ذكرتم، فقد سبق أنه لم يوثقه من معاصريه سوى يحيى بن مساور، وقد عرفنا ضعفه، وعدم كونه من أهل الجرح والتعديل، أما البقية فمتأخرون عنه بأزمان طويلة.

3- قولهم: إن في كل واحد من الثلاثة المعاصرين لأبي خالد ما يمنع قبول خبره:

أما وكيع فقد ردوا جرحه لأبي خالد بما يأتي:

(أ) اتهامه بالرفض. قالوا: [والعداوة بين الرافضة والزيدية ظاهرة مكشوفة، فلا يقبل قول أهل الأهواء بعضهم على بعض].(147)

(ب) اتهامه بأنه كان [سبَّاباً كثير اللحن].(148)

---

(146) راجع على سبيل المثال كتاب الفلك الدوار ص 77-341. وانظر: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، الروض الباسم 1 / 53.

(147) السياغي، الروض النظير 1 / 37.

(148) السياغي، الروض النظير 1 / 35، وقد نقل السياغي هاتين التهمتين عن المصباح المنير شرح المجموع الكبير] للسيد / يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد [مخطوط].

(ج) أن هذه الرواية التي رويت عن وكيع في أبي خالد رواية مرسلة، والمرسل لا يقبل.[149]

○ **مناقشة:**

الإمام وكيع – رحمه الله – ثبتت عدالته بالاستفاضة، وشاع الثناء عليه بين أهل العلم حفظاً وورعاً وزهداً وعبادةً وتقوى، حتى أدرجه كثير من علماء المصطلح بين الأئمة الذين لا يحتاج لإثبات عدالتهم سؤال غيرهم عنهم [150]. وسودت بذكر فضائله الصفحات ذوات العدد في كثير من الكتب المعروفة التي ترجمت له[151].

ومما قاله الأئمة في مدح وكيع والثناء عليه قول الإمام أحمد عنه: [ما رأت عيني مثل وكيع قط، يحفظ الحديث، ويذاكر بالفقه، فيحسن، مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد].[152]

وقال ابن معين: [ما رأيت أفضل من وكيع]، وقال: [ما رأيت رجلاً يحدث لله – تعالى – إلا وكيعاً].[153]

فهل يمكن أن يصدر مثل هذا الثناء، عن مثل هذين الإمامين، في حق رجل رافضي؟!

بل لقد أثنى بعض علماء الزيدية – أنفسهم – على وكيع واعترفوا بفضله، وعده صاحب الفلك الدوار من رجال الزيدية [154]، مما ينفي عنه هذه التهمة.

لكنه عقب عليه بقوله: [وهو يشعر بأن وكيعاً منفرد بإطلاق الوضع والكذب عليه دون غيره، وليس الأمر كذلك].

(149) زيد بن علي، المجموع [مقدمة المحقق] ص 25.

(150) انظر: العراقي، التقييد والإيضاح ص 134، والسيوطي، تدريب الراوي، ص 199.

(151) انظر – على سبيل المثال: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل 1 / 220–230، المزي، تهذيب الكمال 11 / 200–203، والذهبي، ميزان الاعتدال 7 / 126 – 127.

(152) السيوطي، تذكرة الحفاظ 1 / 308.

(153) ابن حجر، تهذيب التهذيب 11 / 111–112.

(154) انظر: ابن الوزير، صارم الدين إبراهيم بن محمد ص 93، زيد بن علي، المجموع [مقدمة المحقق] ص 25.

صحيح أن وكيعاً متهم بالتشيع، إلا أنه تشيع قليل[155]، لم يصل إلى درجـة الغلـو والرفض الذي يقدح في عدالته، أو يؤثر على مكانته عند علماء الجرح والتعديل، وقد كان المتوقع أن ينال تشيعه هذا إعجاب أئمة الزيدية، لا أن يثير حفيظة بعضهم لدرجة تـصل بهم إلى اتهامه بالرفض.

أما اتهامهم له بأنه [سبَّاب كثير اللحن] فاتهام باطل لا دليل عليه، ولا أصل له فـي جميع الكتب التي ترجمت له، بل على العكس من ذلك، فقد اشتهر عنه بأنه عفيف اللسان، شديد الورع، لم يتكلم في أحد بسوء – كما سبق قريباً في كلام الإمام أحمد –.

أما دعوى كون الرواية عنه في جرح أبي خالد مرسلة، فيردها ما سبق من ثبوتها بإسناد متصل إليه عند كل من: ابن عدي والعقيلي والبيهقي.

وعلى افتراض كونها مرسلة، فإن مذهب الزيدية ينص على قبـول المرسـل[156]، فقولهم بعدم قبوله هنا، مخالف لمذهبهم.

وأما أبو عوانة فقد أجابوا عن قولــه: [كان عمرو بن خالد يشتري الصحف مـن الصيادلة ويحدث بها] بالآتي:

(أ) أن هذه النسخة المروية عن زيد بن علي، هل كانت من تلك الـصحف أولا؟ وإذا كانت منها فهل الوضع شامل لجميع رواياتها أو بعضها؟.[157]

(ب) وجود الصحف في أيدي الصيادلة يدل على انتشار التصنيف – آنذاك – والواقـع أن الأحاديث والآثار لم تنشر كتابتها في أيدي الناس بحيث يمكن تناولها من أيدي الصيادلة.[158]

○ **مناقشة:**

يمكن أن يجاب عن ردهم الأول: بأن أبا عوانة لم يتهم أبا خالد صراحة – في قوله السابق – بوضع الحديث لا في نسخته عن الإمام زيد ولا في غيرها، حتى يحـاكم بمـا

---

(155) كما وصفه الإمام علي بن المديني. انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال 7 / 127.

(156) انظـر: ابن الوزير، صارم الدين إبراهيم بن محمد، الفلك الدوار ص 201، العزي، علـوم الحـديث عنـد الزيدية والمحدثين ص 21، ص 26، وابن الوزير، محمد بن إبراهيم، الروض الباسم 1 / 37.

(157) انظر: السياغي، الروض النظير 1 / 36. نقلاً عن شرح السيد أحمد بن يوسف للمجموع [مخطوط].

(158) انظر: المصدر نفسه 1 / 36-37.

ذكروا، وإنما ذكر أنه كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها، وذلك يعد – في عرف المحدثين – تهمة لا يستهان بها، تكفي لإثارة الريبة في فاعلها، ودخوله دائرة الاتهام بالكذب – كما سبق –.

ومما يدل على كون شراء الصحف من الصيادلة تهمة مقارنة للكذب عند المحدثين ما ذكر في ترجمة علي بن عاصم الواسطي(159) (ت 201هـ) من أن يحيى بن معين اتهمه بالكذب، وأنه يأخذ أحاديثه الطوال من الصيادلة (160).

ثم إن تلك الجملة المروية عن أبي عوانة في قدح أبي خالد، ليست الوحيدة عنه، بل ثبت عنه – كما سبق – قوله – أيضاً –: [كان عمرو بن خالد ليس بشيء، متروك الحديث].(161)

أما ردهم الثاني على اتهام أبي عوانة لأبي خالد بشراء الصحف التي يحدث بها من الصيادلة بأن ذلك يعني انتشار التصنيف في ذلك الوقت، والواقع بخلافه مما يدل على بطلان هذه الدعوى، فيجاب عنه: بأن الكتابة والتدوين كانا منتشرين في ذلك العصر بكثرة، ولا سيما بين طلبة العلم من أهل الحديث.

يتضح لنا ذلك جلياً بالرجوع إلى ترجمة أحد المعاصرين لأبي خالد في الزمان والمكان، وهو علي بن عاصم الواسطي – المذكور قريباً – فقد ذكر أن مجلسه كان يحضره أكثر من ثلاثين ألفاً، على الرغم من كونه من المختلف فيهم عند أهل الجرح والتعديل، فما بالنا بمجالس المشاهير من أئمة المحدثين.

ولنا من خلال ذلك أن نتصور مقدار الحركة العلمية والثقافية التي تنتج – حتماً – عن هذا التوجه العارم للناس – آنذاك – نحو طلب العلم، فلا شك أن هذه الأعداد الهائلة من العلماء وطلبة العلم تكتب وتدون وتنقل، حتى أصبحت الكتابة – آنذاك – مهنة مربحة يحترفها الكثير لكسب عيشهم، بدليل أن مما أخذه بعض القادحين على علي بن عاصم

---

(159) انظر ترجمته في: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت 463 هـ)، تاريخ بغداد 11 / 446، رقم 6348، والقيسراني، تذكرة الحفاظ 1 / 316، رقم 297.

(160) انظر: ابن أزداذ، عمر بن أحمد بن عثمان، (ت 385هـ)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص 105، (ط 1، أضواء السلف، الرياض)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 11 / 455 – 456.

(161) ذكرها بسندها إلى أبي عوانة العقيلي في كتابه الضعفاء 3 / 268.

هذا، اعتماده الكبير على هؤلاء الكتاب الذين كانوا يسمون آنذاك– بـ [الوراقين] وتوانيه عن تصحيح ما يكتبونه له.[162]

أما المعاصر الثالث لأبي خالد من القادحين فيه وهو: حبيب بن أبي ثابت، الذي نسب إليه قوله عن أبي خالد: [كوفي ليس بثقة].[163]

فقد أجابوا عن قوله هذا برد طويل[164] نعرض عن مناقشته لأنه مبني على وهم واضح، إذ لم يثبت عن حبيب بن أبي ثابت شيء في تعديل أبي خالد أو تجريحه، والجملة التي عزوها إليه، ليست له، وإنما هي من كلام الإمام النسائي.

فقد جاء في ميزان الاعتدال – الذي اعتمدوا عليه في نقل هذه العبارة وعزوها إلى حبيب[165] –: [وقال النسائي: روى عن حبيب بن أبي ثابت. كوفي ليس بثقة].[166]

فقرأوا الفعل [روى] على أنه مبني لما لم يسم فاعله [رُوِيَ]، وجعلوا النسائي ناقلاً لكلام حبيب، والصواب أن الفعل المذكور مبني للمعلوم [رَوَى] وأن الجملة كلها من كلام النسائي.

أما قولهم: إن عدم نقل تلامذته ومعاصريه من أئمة آل البيت لشيء مما قيل في جرحه، يدل على عدم صحة القدح فيه.

فيجاب عنه: بأن عدم نقلهم ذلك – إن صح – لا يعني عدم نقل غيرهم، وقد نقل جرحه عن أكابر أئمة الجرح والتعديل – كما سبق تفصيله –.

خامساً: القدح في أبي خالد بسبب محبته لآل البيت:

اتهم المدافعون عن أبي خالد أئمة الجرح والتعديل القادحين في أبي خالد بأنهم إنما جرحوه – كغيره – بسبب تشيعه ومحبته لآل البيت ومناصرته لهم، إضافة إلى مخالفته للقادحين في المذهب، مما أدى بهم إلى التعصب واتباع الهوى في قدحهم له.[167]

---

(162) انظر: الخطيب، تاريخ بغداد 11 / 447 – 448، وابن حجر، تهذيب التهذيب 7 / 302.

(163) انظر: السياغي، الروض النظير 1 / 32، 37.

(164) انظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(165) انظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(166) الذهبي، ميزان الاعتدال 5 / 312.

بل وصل الأمر ببعض هؤلاء المدافعين إلى اتهام هؤلاء الأئمة العظام بالكذب، والافتراء، والظلم، والعدوان، الرفض، ومناصبة آل البيت العداء.(168)

- **مناقشة:**

يمكن أن يجاب عن هذه التهم بما يأتي:

1- أن القادحين في أبي خالد هم أكابر أئمة الجرح والتعديل، ومن أئمة الإسلام الذين اشتهرت عدالتهم واستفاضت لدى الخاص والعام، وحفظ الله بهم هذا الدين. والقدح لهم والطعن فيهم بما ذكر هنا، أمر غير مقبول عند المخالف قبل الموافق، لما ينتج عنه من مفاسد كثيرة، منها: سد باب الجرح والتعديل، وإبطال كثير من السنن والآثار، وانفتاح الباب أمام الزنادقة وغيرهم من أعداء الإسلام للطعن في فضلاء الصحابة وأئمة التابعين (169).

وعلى الرغم من إقرار صاحب الروض النظير بهذه الحقيقة، ومعرفته الأكيدة بالأخطار المترتبة على الطعن في هؤلاء الأئمة، فقد أجاز لنفسه – مع الأسف –، ونقل عن غيره الطعن في أولئك الأفاضل.(170)

2- الادعاء بأن تشيع أبي خالد ومحبته لآل البيت سبب لقدح أهل الحديث فيه وتركهم لحديثه، يرده توثيق رجال الجرح والتعديل – وبضمنهم القادحون في أبي خالد – لعشرات، بل مئات الرواة المتهمين بالتشيع، وإخراجهم لحديثهم في كتبهم الحديثية المعروفة وعلى رأسها الصحيحان.(171)

---

(167) انظر: ابن الوزير، صارم الدين، الفلك الدوار، ص 220-221، السياغي، الروض النظير 1 / 28، 31، 35، 38، 44، زيد بن علي، مسند الإمام زيد [مقدمة]، ص 14-15، زيد بن علي، المجموع [مقدمة المحقق] ص 24، العزي، علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين، ص 24، 171، 213.

(168) انظر: زيد بن علي، المجموع الحديثي والفقهي ص 254، ومقدمة محقق الكتاب نفسه ص 24، السياغي، الروض النظير 1 / 28.

(169) انظر: السياغي، الروض النظير 1 / 29.

(170) انظر: المصدر نفسه 1 / 29 وانظر – أيضاً –: المصدر نفسه 28/1، 31، 35، 38، 48.

(171) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ص 216-217، وابن الوزير، محمد بن إبراهيم، الروض الباسم 1 / 127.

والحقيقة أن إثبات ذلك لا يحتاج إلى جهد كبير، لاشتهاره بين العلماء – ومنهم الزيدية أنفسهم – فهذا صاحب كتاب الفلك الدوار[172] ذكر في كتابه عشرات الرواة المتهمين بالتشيع، ممن وثقهم أئمة الجرح والتعديل، وأخرج لهم أصحاب الكتب الستة وغيرهم [173]، وقد أوردهم صاحب الفلك في كتابه على أنهم من رجال الزيدية، وذكر على أن [كتب الحديث برواياتهم مشحونة].[174]

وقال في موضع آخر: [والحق عند أئمتنا أن الراوي العدل، وإن كان خارجاً عن الولاية مقبول الرواية، إذ الأصح أن المعتبر في التوثيق هو توثيق الرواية لا توثيق الديانة، ولذلك تجد المحدثين من الشيعة كالنسائي والحاكم يوثقون كثيراً من النواصب والخوارج، وكذلك فعل أهل الكتب الستة، وهو دليل على أن المعتبر في الرواية عدالة الصدق، لا عدالة السلامة من الإثم والبدعة].[175]

ولم يكتف أئمة الحديث بالرواية عن المتهمين بالبدعة – ولا سيما بدعة التشيع – وتخريج حديثهم في كتبهم فقط، بل دافعوا عن صنيعهم هذا، وبينوا دوافعهم من ورائه.

فقد روى عن يحيى بن معين أنه قال لمن سأله عن صحة ما نسب إليه من ترك حديث عبد الرزاق الصنعاني[176] – بسبب تشيعه –: [لو ارتد عبد الرزاق عن

---

(172) وهو صارم الدين، إبراهيم بن محمد الوزير المتوفى سنة 914هـ، وكتابه المسمى بـ [الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار] من أهم وأقدم الكتب التي عنيت بجمع تراجم رجال الزيدية، إن لم يكن أقدمها فعلاً، وقد تابعه في طريقته ومنهجه واعتبار من ذكرهم من رجال الزيدية معظم المؤلفين في تراجم رجال الزيدية الذين أتوا بعده. انظر: كلام المحقق محمد يحيى سالم بهذا الخصوص في مقدمته للفلك الدوار، ص 11.

(173) منهم: طاووس بن كيسان، وسعيد بن جبير، ومسروق الأجدع، وعامر الشعبي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وسليمان الأعمش، ومحمد بن عجلان، وعبد الرزاق الصنعاني، وعبيد الله بن موسى العبسي، ومحمد بن خازم، وشعبة بن الحجاج، وشريك بن عبد الله النخعي، وسفيان الثوري، وعلي بن المديني، وعبد الله بن محمد بن أبي شيبه، والفضيل بن عياض، وفطر بن خليفة – أحد الرواة عن الإمام زيد –ومحمد بن جرير الطبري، ويحيى بن آدم الأموي... وغيرهم.

انظر: الفلك الدوار، ص 81 – ص 145، والعزي، علوم الحديث عن الزيدية والمحدثين ص 195- ص 197.

(174) الفلك الدوار ص 79.

(175) المصدر نفسه ص 221.

(176) عبد الرزاق بن همام الصنعاني، أبو بكر، توفي عام 211هـ. انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير 6 / 130، رقم 1933.

الإسلام ما تركنا حديثه] (177)، ولا يخفى ما في ذلك من المبالغة والحدة الدالة على شدة الاستنكار، وهو ما نلحظه أيضاً عند الإمام الذهبي(178) حينما انتقد على العجلي(179) إيراده لعلي بن المديني(180) في كتابه الضعفاء بسبب اتهامه بالبدعة والتشيع، ومما قاله: [... وناهيك به وقد شحن البخاري صحيحه بحديثه، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني، ولو تركت أحاديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبه... – وذكر نفراً من المتهمين بالتشيع –.... لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال، أفما لك عقل يا عقيلي ؟ أتدري فيمن تتكلم... الخ].(181)

وقال ابن حجر: [... إن البدعة على ضربين، فبدعة صغرى، كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – والدعاء إلى ذلك، فهؤلاء لا يقبل حديثهم ولا كرامة].(182)

مما سبق يتضح لنا بجلاء أن الاتجاه السائد عند المحدثين هو الرواية عن أصحاب البدع ولا سيما أهل التشيع ما لم يصل إلى درجة الرفض الكامل – كما ذكر الحافظ ابن حجر – وعلى ذلك فلا أساس من الصحة لدعوى القائلين بقدح أئمة الجرح والتعديل في أبي خالدٍ بسبب تشيعه ومحبته لآل البيت، فهؤلاء الأئمة من أكثر الناس حباً لآل البيت، لكنه الحب الشرعي الذي أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ، بل لقد وصل حب آل البيت عند بعضهم إلى درجة وضعتهم في نقاط دائرة التشيع كما عرف عن وكيع والنسائي والدارقطني والحاكم – كما سيأتي –.

(177) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال 4 / 344.

(178) سبقت ترجمته.

(179) سبقت ترجمته.

(180) الإمام علي بن عبد الله بن جعفر المديني، مولاهم، مجمع على جلالته وإمامته، توفي عام 234هـ. انظر ترجمته في: النووي، تهذيب الأسماء 1 / 320.

(181) الميزان 5 / 169.

(182) لسان الميزان 1/ 9.

3- أما قولهم: بأن مخالفة أبي خالد لمن جرحه في المذهب حملتهم على جرحه، فيرده وقوع الجرح له من بعض الأئمة المتهمين بالتشيع والذين عدهم الزيدية منهم، كوكيع والنسائي والدار قطني وأبي نعيم.(183)

وقد سبق – قريباً – وصف صاحب الفلك الدوار للنسائي والحاكم بأنهما من محدثي الشيعة.

كما أثنى على الحاكم عندما ترجم له ثناء منقطع النظير، وجعل منه ركناً من أركان التشيع فقال: [.... الحافظ الكبير، إمام المحدثين في زمانه، وصاحب التصانيف العظيمة العجيبة، كالمستدرك على الصحيحين، ولم يكن في عصره من يدانيه ولا يقاربه في علم الحديث، حتى قال فيه بعضهم: ختم هذا العلم بالحاكم، وكان متظاهراً ببغض معاوية وذويه، وهو في ثورة النصب وبين أهله... ولما صنف كتاب المستدرك وشحنه بفضائل الوصي وغيره من أهل البيت... اشتدت عليه عداوة الناصبة، واكفهرت عليه وجوهها العاملة الناصبة... إلى أن قال:... وكان الحاكم يتستر بإظهار التسنن..].(184)

ومع ذلك فقد ثبت اتهام الحاكم لأبي خالد بالوضع، وقال النسائي عنه: [متروك الحديث] – كما سبق –، ومعروف عن مذهب النسائي أنه كان لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه.(185)

ومما قاله صاحب الفلك الدوار – أيضاً – في وصف رجاله الذين ضمنهم كتابه بشكل عام: [البحث الثاني: في ذكر أسلافنا من أهل الحديث، المعتمد على رواياتهم في الزمن القديم والحديث من غير أهل البيت – عليهم السلام – ليعرف ذلك المغربون، ويظهر كذب ما يزعمه الناصبون، وكتب الحديث برواياتهم

---

(183) سبقت تراجم المذكورين.

وقد ترجم لهم صارم الدين ابن الوزير في كتابه الفلك الدوار وعدهم من رجال الزيدية، فذكر ترجمة وكيع في ص 93، والنسائي ص 108، والدارقطني في ص 107، والحاكم في ص 109، وأبي نعيم في ص 112.

(184) الفلك الدوار، ص 110-111.

(185) انظر: ابن حجر، نزهة النظر ص 96.

مشحونة](186)، ثم ذكر مائة وأربعة وستين رجلاً، منهم هؤلاء الأئمة الخمسة المذكورين الذين ثبت جرحهم لأبي خالد – كما سبق –.

فإذا كان لهؤلاء الأئمة الخمسة – ولا سيما الحاكم – هذه المنزلة الرفيعة العالية عندهم، وما داموا – فعلاً – [من أسلافهم من أهل الحديث، المعتمد على رواياتهم في الزمن القديم والحديث] فلماذا إذاً لا يعتمدون أقوالهم الثابتة عنهم في جرح أبي خالد ؟! وكيف يمكن التوفيق بين ما ذكرنا هنا من مدحهم لهم والثناء عليهم، وبين ما سبق ذكره من قدحهم فيهم واتهامهم لهم بشتى التهم، ومنها الرفض والنصب معاً ؟!!

خاتمة..

بعد هذا الاستعراض لأقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي خالد، وأجوبة علماء الزيدية عنها، ومناقشة ما أمكن مناقشته منها، يتضح للباحث المنصف – بجلاء – رجحان كفة أئمة الجرح والتعديل، وقوة مذهبهم في تضعيف أبي خالد، وترك حديثه ؛ لأسباب كثيرة واضحة ذكرناها مفصلة في ثنايا هذا البحث، ولا يحسن بنا تكرارها هنا.

والذي يحسن بنا التنبيه عليه هنا، هو ظهور رائحة التعصب للرأي – وأحياناً للمذهب – عند كثير من المدافعين عن أبي خالد، لا سيما حينما يسلطون سيف العداء لأهل البيت – رضي الله عنهم – على رقاب مخالفيهم، ولو كانوا أكابر أئمة الدين من سلفنا الصالح، والحجة والدليل معهم – كما هو الحال عليه هنا –.

جاء في الروض النظير (187): [على أننا لو سلمنا على جهة التنزل صحة القدح في أبي خالد عند المحدثين، لم يلزم أهل البيت – عليهم السلام – العمل بذلك] فماذا يعني هذا غير التعصب، ولماذا لا يلزمهم العمل بذلك؟! ما داموا يعملون بأقوال أئمة الحديث في معرفة أحوال بقية الرواة – غير أبي خالد– كما أسلفنا ؟! ولا سيما أنه ليس لهم في

---

(186) الفلك الدوار ص 79.

(187) 1 / 38. نقلاً عن أحد شراح المجموع [مخطوط].

هذا الفــن شيء يذكر، وإنمــا يعتمدون فيه اعتمــاداً كليــاً علــى كتــب أهــل الجــرح والتعديل؟![188]

واعتمادهم هذا على كتب المحدثين رواية ودراية ليس عيباً – كما لا يخفى –، بــل هو ميزة تميز بها المذهب الزيدي عن غيره من مذاهب الشيعة، أن انفتاحه على غيره من المذاهب، وأخذه بكتب السنة النبوية المطهرة، كان سبباً في ثرائه، وبقائه، وعــدم إغــلاق باب الاجتهاد فيه إلى وقت قريب.

وعلى ذلك فإننا نؤكد أن الاعتراف بضعف أبي خالد، وترك العمــل بمروياتــه لا يضير المذهب الزيدي في شيء – بالنظر إلى اعتراف الزيدية بأمهات الكتــب الحديثيــة، وتلقيهم لها بالقبول [189] –.

وذلك على العكس مما يروج له بعض كتاب الزيدية ومؤلفيهم – قــديماً وحــديثاً – من أن كتاب أبي خالد هو عمدة الزيدية وحصنها الحصين، وأن ضعف أبي خالــد يعنــي ضعف كتابه وترك العمل بما جاء فيه، وذلك بدوره يعني سقوط المذهب الزيدي وانتهائه، مما أعطى هذه المسألة حساسية مفرطة، ألبست كل من يذكر القدح في أبي خالــد، ثــوب العداء للمذهب الزيدي وآل بيت النبي – ﷺ –، وهو من ذلك براء.

(188) انظر: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، الروض الباسم 1 / 53، 108-109.

(189) انظر: المصدر نفسه 1 / 119، وابن الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار 1 / 95-98.

مصادر البحث..

1- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت 327هـ)، علل ابن أبي حاتم، تحقيق / محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1405هـ.

2- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1271هـ - 1954م.

3- ابن أزداد، عمر بن أحمد بن عثمان (ت 385هـ)، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، تحقيق / حماد الأنصاري، ط 1، مكتبة أضواء السلف، الرياض، 1999م.

4- ابن الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، ت (1182هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ - 1997م.

5- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، أبو الفرج (ت 579هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق / عبد الله القاضي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ.

6- ابن الجوزي، العلل المتناهية، تحقيق / خليل الميس، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.

7- ابن حبان، محمد بن حبان، أبو حاتم البستي (ت 354هـ)، الثقات، تحقيق/السيد شرف الدين أحمد، ط 1، دار الفكر، 1395هـ - 1975م.

8- ابن حبان، المجروحون، تحقيق / محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

9- ابن حجر، أحمد بن علي، العسقلاني، أبو الفضل (ت 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق / محمد عوامة، ط 1، دار الرشيد، 1406هـ - 1986م.

10- ابن حجر، تلخيص الحبير، تحقيق / السيد عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، 1384هـ - 1964م.

11- ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط 1، دار الفكر، 1404هـ - 1984م.

12- ابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق / عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

13- ابن حجر، لسان الميزان، تحقيق / دائرة المعارف النظامية، ط 3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1406هـ - 1986م.

14- ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق / أحمد سالم المصري، مكتبة أولاد الشيخ، بقية معلومات النشر بدون.

15- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد (ت 456هـ)، المحلى، تحقيق / لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

16- ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله (ت 241هـ)، بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم، تحقيق / وصي الله محمد عباس، ط 1، دار الراية، الرياض، 1989م.

17- ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق / وصي الله عباس، ط 1، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، 1408هـ - 1988م.

18- ابن حنبل، مسند أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر.

19- ابن عبد الغني، محمد بن عبد الغني البغدادي، أبو بكر (ت 629هـ) تكملة الإكمال، تحقيق / عبد القيوم عبد رب النبي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1410هـ.

20- ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، (ت 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق / يحيى مختار غزاوي، ط 3، دار الفكر، بيروت، 1409هـ - 1988م.

21- ابن معين، يحيى بن معين، أبو زكريا (ت 233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق / أحمد محمد نور، ط 1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1399هـ - 1979م.

22- ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق/أحمد محمد نور، دار المأمون، دمشق، 1400هـ.

23- ابن معين، من كلام أبي زكريا في الرجال، تحقيق / أحمد محمد نور، دار المأمون، دمشق، 1400هـ.

24- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430هـ)، الضعفاء، تحقيق / فاروق حمادة، ط 1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1405هـ - 1984م.

25- أبو نعيم الأصبهاني، المسند المستخرج على صحيح مسلم، تحقيق / محمد حسن الشافعي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.

26- ابن الوزير، صارم الدين إبراهيم بن محمد (ت 914هـ)، الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار، تحقيق / محمد يحيى سالم عزان، ط 1، مكتبة التراث الإسلامي، دار التراث اليمني، صعدة، صنعاء، 1415هـ-1994م.

27- ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله (ت 840هـ)، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، تحقيق / محمد علاء الدين المصري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1999م.

28- البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله (ت 256هـ)، التاريخ الصغير، تحقيق / محمود إبراهيم زايد، ط 1، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، 1397هـ - 1977م.

29- البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق / هاشم الندوي، دار الفكر.

30- البخاري، الضعفاء الصغير، تحقيق / محمود إبراهيم زيد، ط 1، دار الوعي، حلب، 1396هـ.

31- البيهقي، أحمد بن الحسين، أبو بكر (ت 458هـ)، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق / محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ - 1994م.

32- البلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان (ت 805هـ)، محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ- 1999م.

33- الحاكم، محمد بن عبد الله، النيسابوري، أبو عبد الله (ت 405هـ)، المدخل إلى الصحيح، تحقيق / ربيع هادي المدخلي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ.

34- الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق / السيد معظم الحسن، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1397هـ - 1977م.

35- الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت 626هـ)، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.
36- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، أبو بكر (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت.
37- الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن (ت 385هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق / عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، 1386هـ - 1966م.
38- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق / شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط 9، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ.
39- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ)، الكاشف، تحقيق / محمد عوامه، ط 1، دار القبلة، مؤسسة علو، جدة، 1413هـ - 1992م.
40- الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق / نور الدين عتر، بقية معلومات النشر [بدون].
41- الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق/ محمد صالح المراد، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1408هـ.
42- الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
43- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط5، دار العلم للملايين، بيرت، 1980م.
44- زيد بن علي بن الحسين (ت 122هـ)، المجموع الحديثي والفقهي، تحقيق/ عبد الله بن حمود العزي، ط 1، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، 1422هـ - 2002م.
45- زيد بن علي، مسند الإمام زيد، جمعه عبد العزيز بن إسحاق البغدادي، طبع تحت إشراف / عبد الواسع بن يحيى الواسعي، مكتبة الإرشاد – صنعاء.
46- السياغي، حسين بن أحمد بن حسين (ت 1221هـ)، الروض النظير شرح مجموع الفقه الكبير، ط 2، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، 1405هـ - 1985م.

47- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق / عرفان العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1993م.

48- السيوطي، طبقات الحفاظ، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.

49- الشوكاني، محمد بن علي (ت 1255هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

50- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ)، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، ط 5، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1418هـ - 1997م.

51- العزي، عبد الله بن حمود، علوم الحديث عند الزيدية والمحدثين، ط 1، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، صنعاء، 1421هـ - 2001م.

52- العقيلي، محمد بن عمر بن موسى، أبو جعفر، (ت 322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق / محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

53- القيسراني، محمد بن طاهر بن علي (ت 507هـ)، تذكرة الحفاظ، تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي، ط 1، دار الصميعي، الرياض، 1415هـ.

54- القيسراني، المؤتلف والمختلف، تحقيق / كمال يوسف الحوت، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ.

55- المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن، أبو الحجاج، (ت 742هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق / بشار عواد، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ - 1980م.

56- النسائي، أحمد بن شعيب (ت 303هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق / محمود إبراهيم زايد، ط 1، دار الوعي، حلب، 1369هـ.

57- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، أبو زكريا (ت 676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، ط 1، دار الفكر، بيروت، 1996م.

58- الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت 807هـ)، مجمع الزوائد، دار الرايات للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، 1407هـ.